المجلة العلميّة لعلوم الشّريعة
Scientific journal of Sharia Sciences
تصدرعن كلّيّة علوم الشّريعة بجامعة المرقب
رقم التّصنيف الدولي (ISSN):1016-3006

تاريخ الاستلام: 2025/12/14 م تاريخ القبول: 2026/01/11 م تاريخ النشر: 2026/02/15 م

مَتْنُ الْحَدِيثِ بَيْنَ نَقْدِ المُحَدِّثِينَ وتَشْكِيكِ المُحْدَثِين

إعداد: أ. عائشة حسين إحمودة
كلّيّة علوم الشّريعة بجامعة المرقب
ahehmoudu@elmergib.edu.ly

الملخص:

تعرضت السّنة النّبويّة لحملة من الشُّبهات من أعداء الإسلام ومن تبعهم، مفادها أنّ أئمّة الحديث اعتمدوا في الحكم على الحديث على الإسناد فقط دون المتن، وسيتولى هذا البحث - بعون الله- بيان جهود أئمّة الحديث في نقد متن الحديث، وبيان معايير ومقاييس نقد المتن؛ وذلك للوصول إلى حكم الحديث صحةً أو ضعفًا، فيُقبل الحديث الّذي اشتمل على معايير الصّحة وشروطها، ويُردُّ الحديث المعلّ بعلّة قادحة، أو مخالف للأصول الشّرعيّة، فالأصل أنّه لا تعارض بين السّنة النّبويّة والقرآن الكريم؛ لأنّهما يخرجان من مشكاة واحدة، فيستحيل التناقض بينهما.

الكلمات المفتاحية: التشكيك. متن الحديث، المُحَدِّثين، المُحْدَثين، النَّقد.

The Text of the Hadith Between the Criticism of Hadith Scholars and Doubts of the Deniers

Prepared by: Aisha Hussein Ahmouda
Department of Interpretation and Hadith,
Faculty of Sharia Sciences, Elmergib University
ahehmoudu@elmergib.edu.ly

Abstract :

The Prophetic Sunnah has been subjected to a campaign of suspicions by the enemies of Islam and their followers. These allegations suggest that the scholars of hadith relied solely on the chain of transmission (Isnad) to judge a hadith, not the text. This research, God willing, will demonstrate the efforts of the scholars of hadith in criticizing the text of a hadith, and will outline the criteria and standards for criticizing the text. This will help us determine the true or weakness of a hadith. Hadiths that meet the criteria and conditions for authenticity are accepted, while those deemed weak due to a flawed reason or contradiction to Islamic principles are rejected. The basic principle is that there is no contradiction between the Prophetic Sunnah and the Holy Qur'an, because they both emerge from the same source, and therefore, contradiction between them is impossible.

Keywords: The Text of Hadith – The Hadith - Criticism – The Hadith Scholars – Doubt Skepticism

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَسْتَهْدِيهِ، مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَنَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. وبعد،

فإن للسّنةِ النبويّة مكانةً الرفيعةً عند المسلمين عامةً، وأهل الحديث خاصّة، باعتبارها مصدرًا من مصادر التشريع الإسلامي، وقد قيّضَ الله لها من يحفظها، فاعتنى العلماء بالحديث النبويّ عبر العصور فتباروا في النيل من ثماره، والخوض في غماره؛ فدوّنوه وسعَوا في نشره، وحرصوا على حفظه من التّحريف والتّبديل والوضع، ونفَوا عنه تأويلَ الجاهلين، وتحريفَ المبطلين؛ فوضعوا علوم الحديث وقواعده، ومن أهمها: علم العلل ونقدِ المتون، فهو علمٌ من أدق وأغمض علوم الحديث، تصدى له الجهابذة الأفذاذ من المحدثين الّذين رزقهم اللهُ العلمَ الواسع، وبذلوا أعمارهم ليميزوا الصّحيح من الضّعيف، ويبيّنوا مدى مطابقة متن الحديث للأصول الشّرعيّة، وحاول أعداءُ الإسلامِ من المستشرقين وأتباعهم التشكيكَ في صحةِ السّنة، ونفي جهود المحدِّثين في نقد متونها؛ لذلك رأيتُ أن أتناول بالبحث نقد المتن عند المحدِّثين والدِّفاع عن جهودهم ضد شُبَهِ المستشرقين والمحدَثين، واخترت عنوان هذا البحث:

مَتْنُ الْحَدِيثِ بَيْنَ نَقْدِ المُحَدِّثِينَ وتَشْكِيكِ المُحْدَثين

إشكاليّةُ البحثِ:

يعدّ نقد المتن جانبًا أصيلًا عند المحدثين بذلوا فيه جهودهم وأعمارهم، ومع ذلك تعرض لهجوم المستشرقين فأنكروا هذه الجهود، وشكّكوا في صحّة الأحاديث النبويّة، ومن خلال ذلك تتمحور إشكاليّة هذا البحث حول نقد المتن عند المحدثين ومدى اهمامهم به، وهل منهجهم في نقد الحديث متكامل يشمل المتن كما شمل السند؟ ويندرج تحتها التساؤلات الآتية:

1- ما المقصود بنقد الحديث ونقد المتن؟ ومتى نشأ وماهي أسبابه ودواعيه؟
2- هل نال متنُ الحديثِ اهتمام المحدثين في النقد أم أنّ جُلّ الاهتمام كان بنقد السند؟
3- ما الشُّبهات الّتي تعرّض لها نقد المتن؟ وهل يمكن دحضها؟
4- ما معايير نقد المتن عند المحدثين؟ وهل كان نقد المتن مبنيا على قواعد ثابتة أم أنه يعتمد على القرائن؟

أهدافُ البحثِ:

1- التّعريف بنقد الحديث عامّة ونقد المتن خاصّة، وبيان تاريخ نشأته ودواعيه وأسبابه.
2- إظهار جهود المحدثين بذكر أهم المؤلفات الّتي تناولت نقد المتن.
3- بيان أبرز المزاعم والمطاعن الّتي تعرض لها نقد المتن.

4- يبان أهم معايير نقد المتن، مع إيراد نماذج تطبيقية دلالة على ذلك.

أهمية الموضوع:

1- أهمية السّنة النبويّة باعتبارها المصدر الثّاني من مصادر الشّريعة الإسلاميّة، وواجبنا الذبّ عنها وردّ شبه الطاعنين فيها.

2- إبراز جهود أئمّة الحديث في نقد المتون، وبيان مناهجهم العلميّة في ذلك.

3- الكشف عن كيفيّة تعامل نقّاد الحديث مع متون الأحاديث الّتي تخالف المنقول وبيان عللها.

أسباب اختيار الموضوع:

1- الاستزادة -ولو بالقليل- من علم نقد المتون والعلل؛ لننال شرف الذود عن حديث النّبي- صلى الله عليه وسلم- والاعتناء به.

2- تسليط الضوء على جهود المحدِّثين في نقد المتن، وبيان الترابط بين نقد الإسناد والمتن.

3- الردّ على مزاعم المشككين في نقد متن الحديث النبويّ.

منهج البحث:

المنهج المتبع في هذا البحث المنهج الاستقرائي في جمع الأحاديث من مظانها لدراستها، والمنهج النقلي المتمثل في نقل أقوال العلماء، والمنهج الوصفي التحليلي.

هيكلية البحث:

احتوى البحث على مقدمة ومبحثين وخاتمة وفهرس المصادر والمراجع.

المقدمة: واحتوت على إشكالية الموضوع، وأهدافه، وأهميته، وأسباب اختياره، ومنهجه، وهيكليته.

المبحثُ الأوّلُ: وفيه أربعة مطالب، تناول المطلب الأوّل: تعريف نقد الحديث لغةً واصطلاحًا، وتعريف نقد المتن. أمَّا المطلب الثّاني فتناول نشأة نقد المتن وأسبابه، والمطلب الثّالث: تناول أهمّ المؤلّفات فيه، أمَّا المطلب الرّابع فشمل مزاعم الطّاعنين.

المبحثُ الثّاني: معايير نقد المتن، حيث اشتمل على أربعة مطالب، المطلب الأوّل: نقد المتن بمخالفته للقرآن الكريم، والمطلب الثّاني: نقد المتن بمخالفته للسّنة الصّحيحة، والمطلب الثّالث: نقد المتن بمخالفته للتّاريخ، المطلب الرّابع: نقد المتن بمخالفته للعقلِ والحسِّ.

الخاتمة، واحتوت أهم النّتائج والتّوصيات، وذيلته بفهرس المصادر والمراجع.

نسألُ الله التوفيقَ والسداد، وأن ينفعنا بما علمنا وينفع بنا.

المبحثُ الأوّلُ: نقدُ المتنِ دواعيه وجهود المحَدِّثين، وتشكيك المحْدَثينِ فيهِ

المطلبُ الأوّل: تعريف نقد الحديث، ونقد المتن

الفرعُ الأوّلُ: النّقد لغةً: يطلق النّقد في اللّغة على معاني عدّة، منها:

- الإبرازُ والإظهارُ: النُّونُ وَالْقَافُ وَالدَّالُ أَصْلٌ صَحِيحٌ، يَدُلُّ عَلَى إِبْرَازِ شَيْءٍ وَبُرُوزِهِ، ومِنْ ذَلِكَ: النَّقَدُ فِي الْحَافِرِ، وَهُوَ تَقَشُّرُهُ [1].
- بيانُ الحقيقيّ من المزيف في المالِ: النقْدُ والتَّنْقادُ: تمييزُ المالِ والكْشَفُ عَنْ حَالِه، وإخراجُ الزَّيْفِ مِنْه [2].
- كثرةُ النّظر والفحص والإمعان: نقَد الرجلُ الشّيءَ يَنْقُدُه بِنَظَرِهِ نقْداً، وَمَا زَالَ يَنْقُدُ بصَرَه إِلى الشَّيْءِ إِذا لَمْ يَزَلْ يَنْظُرُ إِليه[3].
- الكشفُ وإزالةُ الغطاء: وَالنَّقَدُ فِي الضِّرْسِ: تَكَسُّرُهُ، بِتَكَشُّفِ لِيطِهِ عَنْهُ [4].

الفرعُ الثّاني: نقدُ الحديثِ اصطلاحًا:

مصطلح نقد الحديث مصطلحٌ معاصرٌ، فلم أجد له تعريفًا في كتب المتقدمين، بل كانوا يطلقون على البحثِ في أحوالِ الرّواة، وبيانِ عللِ الحديثِ، والحكم عليه: تمييزا، كما قال أبو حاتمٍ الرازيُّ (ت277ه): "جرى بيني وبين أبي زُرْعة يومًا **تمييزُ** الحديثِ ومَعْرِفتُهُ، فجعَلَ يذكُرُ أحاديثَ وعِلَلَهَا، وكذلك كُنْتُ أذكُرُ أحاديثَ خطأ، وعِلَلَهَا"[5].

وذكر الْخَطِيب الْبَغْدَادِيُّ (ت463ه) أن الْمَعْرِفَة بِالْحَدِيثِ تشْبهُ مَعْرِفَة الصَّرْفِ وَنَقْد المالِ؛ فَلا يعرفُ جَوْدَة المالِ بِلَوْنٍ، وَلَا صِفَةٍ، وَإِنَّمَا يَعْرِفُهُ النَّاقِدُ عِنْدَ المُعَايَنَةِ؛ فَيَعْرِفُ الزَّائِفَ، وَالْخَالِصَ، وَكَذَلِكَ **تَمْيِيزُ** الْحَدِيثِ فَإِنَّهُ عِلْمٌ يجعلُهُ اللَّهُ فِي الْقُلُوبِ بَعْدَ طُولِ الاعْتِنَاءِ بالمروياتِ، وَالْمُمَارَسَةِ لَهُ[6].

1 - ينظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس، (مادة نقد) 467/5.

2 - ينظر: الصحاح للجوهري 544/2، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس 467/5، ولسان العرب لابن منظور 425/3 (مادة نقد).

3 - ينظر: مجمل اللغة لابن فارس ص881، ولسان العرب لابن منظور 426/3 (مادة نقد).

4 - ينظر: الصحاح للجوهري 544/2، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس 467/5 (مادة نقد).

5 - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 287/1.

6 - ينظر: الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي 382/2.

وقال الإمامُ مسلمٌ (ت261ه): "... أنَّ الْوَاجِبَ عَلَى كُلِّ مَنْ عَرَفَ **التَّمْيِيزَ** بَيْنَ صَحِيحِ الرِّوَايَاتِ وَسَقِيمِهَا، وَثِقَاتِ النَّاقِلِينَ لَهَا مِنَ الْمُتَّهَمِينَ، أَنْ لاَ يَرْوِيَ منها إِلاَّ مَا عَرَفَ صِحَّةَ مَخرجه"[1]، وسمّى – رحمه الله- كتابهُ التمييز؛ لأنّهُ بيّن فيه عللِ الأحاديث ونقَدَها سندًا ومتنًا [2].

وأُطلِق على مَن يشتغلُ بالحديثِ ويُميزُ صحيحه من سقيمهِ: جهابذة وصيرفي وناقد، قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ (ت327ه) في مقدمةِ كتابهِ: "فإن قيلَ: بم تُعْرَفُ الآثارُ الصحيحة والسقيمةُ؟ قيل: بنقدِ العُلماء الجهابذة الذين خَصَّهُمُ الله بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة في كُلِّ زمانٍ ودَهْرٍ" [3]، وبوّبَ: "باب ومن العلماء الجهابذة النّقاد من الطبقة الرّابعة"[4].

ومن خلال ذلك فنقدُ الحديثِ يتناولُ دراسة الحديثِ رواية ودراية، إسنادًا ومتنًا بحيث يتناول أحوال الرّواة من الجرح والتّعديل، وأحوال المرويّات وسلامتها من العلل، أمَّا المعاصرون فقد عرّفوهُ بتعريفاتٍ عدّة تصبُّ في المعنى نفسه، منها:

- "تمييزُ الأحاديثِ الصّحيحة من الضّعيفة، والحكمُ على الرّواةِ توثيقًا وتجريحًا"[5].
- الهيئةُ الحاصلة في الكشفِ عن الحديث المقبول من المردود وفق ضوابط تعارف عليها نقّاد الحديث[6].
- الحكمُ على الرّواةِ تجريحًا وتعديلاً بألفاظٍ مخصوصةٍ ذات دلائل معلومةٍ عند أهله، والنّظرُ في متون الأحاديث الّتي صحّ سندها لتصحيحها أو تضعيفها؛ لدفعِ التعارض بمقاييس دقيقةٍ[7].

ونقدُ الحديثِ ينقسم إلى قسمين:

نقدٌ للسندِ، وهو: البحث عن أحوالِ روّاتهِ واتّصالهِ، وقد جعلَ العلماءُ للقدحِ في الرّاوي عشرةَ مطاعن[8].

ونقدٌ للمتنِ، وهو: نقدُ محتوى الحديثِ، وقد اهتمّ به علماءُ الحديثِ، ووضعوا له قواعدَ أساسها علم العللِ والجرح والتعديل.

والمتنُ في اصطلاح المحدثين: "هو غَايَةُ مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ الإِسْنَادُ مِنَ الكَلَامِ"[9].

1 - صحيح مسلم، للإمام مسلم، المقدمة، باب: وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين، ص 4.

2 - ينظر: التميز للإمام مسلم، ص 35.

3 - مقدمة الجرح والتعديل 52/1.

4 - المصدر السابق 270/1.

5 - ينظر: منهج النقد عند المحدثين للأعظمي، ص 5.

6 - مقدمة في نقد الحديث لأبي بكر العابد، ص 12.

7 - جهود المحدثين في نقد المتن للجوابي، ص 93.

8 - ينظر: نزهة النظر لابن حجر، ص 186-187.

9 - نزهة النظر لابن حجر، ص 220، وتدريب الراوي للسيوطي، ص 14.

أمّا نقدُ المتنِ: "هو بيان حال متن الحديث، والتّمييز بين صحيحه وسقيمه، وبيان عللهِ"[1].

فهو يقوم على دراسةِ متنِ الحديثِ، ومحاولة التّوفيق بينه وبين ما يعارضه بالجمع بينهما، أو بمعرفة المتقدم والمتأخر وهو النّاسخ والمنسوخ، أو بالترجيح فيُقبلُ الراجح ويردُّ المرجوح، أو بالتوقف عن العمل بالحديث [2]، وذلك بقرائن وضوابط معروفة عند المحدثين، وبالتدبر وبذل الوَسع، وإدامة النّظر، ومعارضة المتون بباقي الأصول؛ للتّوصلِ للحكمِ الصّحيحِ للحديث.

المطلبُ الثّاني: نشأةُ نقدِ الحديثِ وأسبابه

بدأ نقدُ الحديثِ منذ عهد النبيّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- على نطاقٍ ضيقٍ، وإنْ كان الغرض منه التّأكد والتّثبت والاطمئنان من حيث الحفظ والإتقان[3]، كما حدث عندما أتى رَجُلٌ مِن الْبَادِيَةِ؛ فسأل النبيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَقَالَ: "فَبِالَّذِي خَلَقَ السَّمَاءَ وَخَلَقَ الأَرْضَ، آللَّهُ أَرْسَلَكَ؟ قَالَ: "نَعَمْ" قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِنَا وَلَيْلَتِنَا، قَالَ: "صَدَقَ" قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، آللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ ..."[4] وأخذ يسألُ عن أركانِ الإيمان؛ ليتأكّد ويطمئنَ قلبهُ.

وكذلك ما في حديثٍ رواهُ أبو هُرَيْرَةَ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- مرفوعًا: ((اذْهَبْ بِنَعْلَيَّ هَاتَيْنِ، فَمَنْ لَقِيتَ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْحَائِطِ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُسْتَيْقِنًا بِهَا قَلْبُهُ فَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ)) وكَانَ أَوَّل مَنْ لَقِي عُمَر بن الخطاب- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- فردّهُ وجاء يسألُ النّبيَّ صَلَّى-اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ... فقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَبَعَثْتَ أَبَا هُرَيْرَةَ بِنَعْلَيْكَ، مَنْ لَقِيَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُسْتَيْقِنًا بِهَا قَلْبُهُ بَشَّرَهُ بِالْجَنَّةِ؟ قَالَ: نَعَمْ" [5] فكذلك كان غرض عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - التّأكد.

وبعد وفاة النّبيّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- زاد حرصُ الصحابةِ- رضوان الله عليهم- على السّنة النبويّة فكان أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيق -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- من أوّل من احتاطَ في قبولِ الأحاديث، وكان غرضهُ التثبّت من صحّةِ الأحاديث[6]، وأمثلة ذلك كثيرة، منها: أَنَّ الْجَدَّةَ جَاءَتْ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فِي خلافتهِ، فسأل الصحابةَ عن ميراثها، فَشَهِدَ

1 - الأصول العامة لمناهج المحدثين، لعبد الغني جبر، ص 37.

2 - ينظر: نزهة النظر لابن حجر، ص 168.

3 - ينظر: منهج النقد عند المحدثين للأعظمي، ص 9.

4 - أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان بالله، حديث (12) 26/1.

5 - أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان باب من لقي الله غير شاك، حديث (31) 36/1.

6 - ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي 9/1.

الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، فَقَالَ: مَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ؟ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: "أَعْطَاهَا السُّدُسَ"[1].

وخَلَفهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- وكان قدوةً للمحدثين في التثبّتِ، وكان أحيانًا كثيرة يتوقفُ إذا ارتابَ في خبرِ الواحدِ [2]، كما رُوي أنَّ أَبا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ جَاءهُ واسْتَأْذَنَه ثلاثًا، فلمّا لم يؤذن له فَرَجَع، فلما سألهُ عمر لم رجعتَ؟ قَالَ:" إِنَّا كُنَّا نُؤْمَرُ بِهَذَا، قَالَ: فَأْتِنِي بِبَيِّنَةٍ، فشهدَ معهُ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ"[3].

وكذلك سؤالُ عُمَر – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عَنْ إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ، فَقال الْمُغِيرَة بْن شُعْبَةَ: "سَمِعْتُ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ: ((فِيهِ غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ))، فَقَالَ: لَا تَبْرَحْ حَتَّى تَجِيئَنِي بِالْمَخْرَجِ، فَشَهِدَ معه مُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ" [4].

وأيضا كانت السّيدةُ عَائِشَة- رَضِيَ اللَّهُ عَنْها- كثيرةَ التّثبّتِ والتّتبع للسّنة النّبويّة كثيرة الحرص عليها، كما حدث عندما أرادت التّأكدَ من حفظِ عَبْد اللَّهِ بْن عَمْرٍو- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- في حديث: ((إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْزِعُ الْعِلْمَ)) حيث أرسلتْ عُرْوَةَ بْن الزُّبَيْرِ يسألهُ عن الحديثِ، وأعادت سؤاله بعد عامٍ، فأعاد روايةَ الحديثِ كما هو، فقالت: " لَقَدْ حَفِظَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو" [5]، وشهدتْ لهُ بالإتقانِ والحفظِ.

وكما هو ملاحظ كان الاهتمام في البداية بنقد المتن؛ إذ لم يتكون الإسنادُ بعد، وعلى أساس أنّ الصحابةَ عدولٌ، ولكن كان الباعثُ الحقيقي للنقدِ هو التّأكد والاطمئنان على الضّبط والحفظ، وخشية النّسيان، والخطأ والوهم.

ومع نهايةِ خلافة عُثْمَانَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- وكثرةِ الفتوحاتِ الإسلاميّة، وكثرةِ الدّاخلين في الإسلام، وضعفِ الهمّة في حفظ السّنة، وقلّة الضّبط، وظهورِ الفرقِ وأصحاب البدع والأهواء، وكثرة الوضع سواء عمدًا أو لا باختلاف أسبابه[6]، تكوّن الإسنادُ، وزادَ عددُ رجالهِ.

وعلى طريقة الصحابة- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم- في التّثبّت والتّحري، نهجَ أئمّةُ المحدّثين من التّابعين ومن بعدهم، وزاد حرصهم على السّنةِ النبويّة؛ فأخذوا يبذلون الوسعَ في التفتيشِ عن أحوالِ الرّواةِ، بل أصبح السؤالُ عنهم حاجةً ضروريةً، وذكر محمدُ بْنُ سِيرِينَ (ت 110ه) أن المحدثين لَمْ يَسْأَلُوا عَنِ الإِسْنَادِ، ولكن بعدما وَقَعَتِ

1 - أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب: الفرائض، باب: ما جاء في ميراث الجدة، حديث (2101)، ص 482، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

2 - ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي 11/1.

3 - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الاعتصام، باب: الحجة على من قال إن أحكام النبي صلى الله عليه وسلم كانت ظاهرة، حديث (7353) 1400/2.

4 - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الاعتصام، باب: ما جاء في اجتهاد القضاة، حديث (7317) 1396/2.

5 - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الاعتصام، باب: ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس، حديث (7307) 1394/2.

6 - ينظر: نزهة النظر لابن حجر، ص 191.

الْفِتْنَةُ وظَهَرتِ الفِرَق، قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فإنْ كانُوا منْ أَهْلِ السُّنَّةِ فيُقْبل حَدِيثُهُمْ، وَإنْ كانُوا منْ أَهْلِ الْبِدَعِ فَلَا يُقْبَل حَدِيثُهُمْ[1].

وبذلك أصبح النّقد يشملُ الإسنادَ واتّصاله، والبحث عن أحوالِ الروّاةِ من حيث العدالة والضّبط، فهما أساس الجرحِ والتّعديل، وكل ذلك للوصول إلى صحّةِ المتن.

وقد برزَ في كلّ طبقةٍ وعصرٍ نقادٌ وجهابذةٌ، فجَدُّوا في الرحلةِ في طلبِ السّنة، وحفظوها بالتّفتيش في صدقِ وكذبِ الناقلينِ بمقارنة مروياتِ الرّواة بمرويات الثّقات الحفّاظ الضابطين؛ حفظًا للشّريعةِ، واحتياطًا للدينِ[2] رحمهم الله وجزاهم عن الإسلام كلَّ خير.

المطلبُ الثّالثُ: أهم المؤلفات في نقد المتن

اهتم علماء الحديث بنقد المتن وأدرجوه في مؤلّفاتهم المختلفة، سأذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

- المصنّفات في السُّنن والآثار، فمن مناهج بعض المصنّفين عند إيراد الحديث يعقبونه بالحكم عليه والكلام على رجاله ومتنه، ويذكرون من تفرّد به وشواهده مثل: كتاب الجامع للتِّرْمِذِيّ (ت 279هـ)، والبحر الزخار لأبِي بَكْرٍ الْبَزَّارِ (ت 292هـ)، والمعجم الأوسط للطَّبَرَانِيّ (ت 360هـ)، والسّنن الكبرى لْلْبَيْهَقِيّ (ت 458هـ) وغيرها.
- كتب تراجم رجال الحديث ورواته، كذلك منهج البعض ذكر متون أحاديث رواها صاحب الترجمة والتّطرق لما فيها من عللٍ، مثل: كتاب الطبقات الكبرى لمحمَّدِ بْنِ سَعْدٍ (ت 230هـ)، والتّاريخ الكبير والأوسط لْلْبُخَارِيّ (ت256هـ)، والضُّعفاء الكبير لْلْعُقَيْلِيّ (ت 322هـ)، والجرح والتّعديل لابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ت327هـ)، والكامل في ضعفاء الرّجال لابنِ عَدِيّ (ت 365هـ)، والكمال لْلْمَقْدِسِيّ (ت 600هـ).
- كتب اختلاف الحديث ومشكله، وهي الكتب الّتي تعرض مختلف الأحاديث التي فيها اضطراب مثل: كتاب اختلاف الحديث للإِمَام الشَّافِعِيّ (ت 204هـ)، وتأويل مختلف الحديث لابْنِ قُتَيْبَةَ (ت 276هـ)، ومشكل الآثار لأبي جَعْفرٍ الطَّحَاوِيّ (ت 321هـ)، ومشكل الحديث وبيانه لمحَمَّدِ بْنِ فَوْرَكٍ (ت 406هـ)، ومنهاج العوارف لْلْقَاضِي عِيَاض (ت 544هـ)، والتنبيهات المجملة على المواضع المشكلة لصلاحِ الدّينِ العلائيّ (ت 761هـ).

1 - ينظر: العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد، مسألة (3640) 559/2، وصحيح مسلم، للإمام مسلم، المقدمة، باب في الضعفاء والكذابين 8/1.

2 - ينظر: الكفاية للخطيب البغدادي 141/1.

- كتب علل الحديث، حيث شملت العلل الإسناديّة والمتنيّة كالتصحيف، والاضطراب، والقلب والاختلاف، والإدراج[1]، مثل: العلل ومعرفة الرجال لِلإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ (ت241ه)، والتّمييز لمُسْلِم بْنِ الْحَجَّاجِ (ت 261ه)، والعلل الكبير للتِّرْمِذِيّ (ت 279ه) والعلل لابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ت 327ه)، والعلل للدَّارَ قُطْنِيُّ (ت 385ه).
- كتب الموضوعات، وتناولت الحديث عن المتون والأسانيد، مثل: تذكرة الموضوعات لِلْمَقْدِسِيّ (ت 507ه)، والأباطيل للجُورْقاني (ت 543ه)، والموضوعات لابْنِ الْجَوْزِيّ (ت 597ه)، والموضوعات للصَّاغَانِيّ (ت 650ه).
- كتاب المنار المنيف في الصّحيح والضّعيف، لابْنِ قَيِّمِ الْجَوْزِيَّةِ (ت 750ه) يكاد يكون الكتاب الوحيد الذي اهتم بنقد المتن فقط دون الإسناد، حيث وضع قواعد في نقد المتن ومثّل لها بأمثلةٍ تطبيقيّةٍ تزيد عن مائتين وسبعين حديثًا.
- كتب التّخريج، مثل: نصب الرّاية للزَيْلعِي (ت 762ه)، والمغني عن حمل الأسفار لِلْعِرَاقِيّ (ت 806ه)، والتلخيص الحبير والدّراية لابْنِ حَجْرٍ (ت 852ه) وغيرهم.
- كتاب الإجابة لإيراد ما استدركته عَائِشَةُ على الصّحابة، للزَّرْكَشِيّ (ت 794ه) حيث جمع فيه أحاديث استدركتها عَائِشَة- رَضِيَ اللَّهُ عَنْها- على الصّحابة كنوع من نقد المتن.

المطلبُ الرّابعُ: تشكيك المُحْدَثين في نقدِ المتنِ عند المحَدّثين

في مطلع عصرنا ظهرت دراساتٌ لبعضِ المستشرقين حول الإسلام عامّة، والحديث النبويّ وعلومه خاصة، وأطلقوا شبهات حول الحديث النبويّ، من أشهرهم: المستشرق روبسن Robson (ت 1916م)، الّذي ذكر أنَّ الأسانيدَ اختلقها المحدّثون في القرن الثّاني، والمستشرق جولد زيهر Goldziher (ت 1921 م) في كتابه (دراسات محمديّة)، حيثُ ادّعى أنّ أئمّةَ المحدّثين لم يتجاوزوا نقدَ السّندِ إلى نقد المتن، وأنهم تساهلوا في ذلك، بل تركوا نقدَ المتنِ ولم يدرسوهُ أبدًا[2]، وتبعهُ المستشرق جوزيف شاخت Schacht Joseph (ت 1969م) فذكر أنَّ المحدّثين أخفوا نقدهم لمادّةِ الحديث خلف نقدهم للسّند[3]، وأطلقوا على نقد المتن لفظ النَّقد الدّاخليّ، يقصدون فصله عن السندِ قياسًا على منهجهم النّقدي لتراثهم التاريخي، وأيّدهم في ذلك بعض العرب مثل

1 - ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص94-101، ونزهة النظر لابن حجر، ص 195-199.

2 - ينظر: الرد على مزاعم المستشرقين لعبد الله الخطيب، ص11 -13.

3 - أصول الفقه ليوسف شاخت ص64.

أحمد أمين (ت 1954م) في فجر الإسلام [1]، ومحمد أبو رية (ت 1970م) في كتابه أضواء على السّنة المحمديّة [2] وغيرهما.

هذا الادعاءُ يُفضي إلى التّشكيكِ في صحّةِ السّنةِ النبويّة وردّها؛ فهدفهم هو هدمُ الإسلام من الدّاخل، ولكن يأبى اللهُ إلا أن يتم نوره، ويحفظ كتابه وسنة نبيّه – صلى الله عليه وسلم- فشُبَهِهم هذه مردودة:

أولاً: لعدمِ أهليتهم للحكم على نقد المحدّثين للحديث، بل ليس لديهم أدنى معرفة بعلم الجرح والتّعديل والعلل.

وثانيًا: مؤلفات أئمّة الحديث ونقّادهِ المتنوعة في ذلك تعدّ خير شاهدٍ على جهودهم ونقدهم للمتن، ودراستهم للحديث سندًا ومتنًا.

المبحثُ الثَّاني: معايير نقد المتنِ عندَ المحدثين

اعتمد أئمّةُ الحديثِ ونُقّاده في الحكمِ على الحديث على دراستهِ سندًا ومتنًا، فكان لدراسة الإسناد الحظ الأكبر، ووضعوا شروطًا لقبولِ رواية الرّاوي، وهي: العدالةُ والضبطُ، وشرطًا متعلقا بالإسنادِ، وهو الاتّصال، وأخرى مشتركة بين الإسنادِ والمتن، وهي: الخلو من الشّذوذ والعلّة القادحة، ومن العلوم الّتي تتعلقُ بالمتن: زيادةُ الثّقة، ومُشكل الحديث، ومختلف الحديث، والمدرج، والمقلوب، والمصّحف، والمنكر، والمضطرب[3]،كما قال شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ (ت 160ه): "يُتْرَكُ حَدِيثُ مَنْ يَكْذِبُ فِي الحَدِيثِ، وَمَنْ يكْثرُ غَلَطه، وَمَنْ يُخْطِئُ فِي حَدِيثٍ مُجْتَمَعٍ عَلَيْهِ... وَمَنْ رَوَى عَنِ الْمَعْرُوفِينَ مَا لَا يَعْرِفُهُ الْمَعْرُوفُونَ"[4].

ومَنْ يطّلع على كتبِ الجرحِ والتّعديل، وتراجمِ الرُّوّاةِ يلاحظُ جهودهم الجبّارة في ذلك، وهذا لا يعني إهمالهم لدراسة المتن، فنقدُ المتنِ من صميمِ علوم الحديث، وأساسُ الرّواية بل الغايةُ من البحث عن أحوالِ الرّواةِ واتّصال السّند، هو الوصولِ للحكم على صحّة المتن، والثبّتِ من أنّهُ قولُ النَّبِيِّ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فإذا ثبتَ جرحُ راوٍ في الإسنادِ، أو انقطاعِ الاتّصالِ رُدّ الحديثُ وضُعّفَ.

وأولُ نقدٍ كان للمتن، فقد نقد الصحابةُ- رضي الله عنهم- المتنَ؛ إذ لم يتكوّن الإسنادُ بعد، وكانت طريقة نقّاد الحديث لمعرفة ضبطِ الرَّاوي هو مقارنة مرويّاتهِ مع مرويّات غيرهِ من الثِّقات، والتّأكد من موافقته لهم، ممَّا يثبت ويدل على أنَّهم نقدوا المتنَ والسَّند معا، كما قال مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ: "وَعَلَامَةُ الْمُنْكَرِ فِي حَدِيثِ الرّاوي، إِذَا مَا عُرِضَتْ رِوَايَتُهُ لِلْحَدِيثِ عَلَى رِوَايَةِ غَيْرِهِ مِن الْحفّاظِ، خَالَفَ رِوَايَتَهُمْ أَوْ لَمْ تَكَدْ تُوَافِقُهَا، فَإِذَا كَانَ

1 - ينظر: فجر الإسلام، ص238-242.

2 - ينظر: أضواء على السنة المحمدية، ص 291- 335.

3 - ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص94-101، ونزهة النظر لابن حجر، ص 195-199، والنكت 69/1، وتدريب الراوي للسيوطي ص32-33.

4 - الكفاية للخطيب البغدادي 431/1، وشرح العلل لابن رجب 400/1.

الْغالبُ مِنْ حَدِيثِهِ كَذَلِكَ، كَانَ مَهْجُورَ الْحَدِيثِ"[1]، ومع ذلك وضعوا ضوابطَ ومعاييرَ لنقدِ المتن، واكتشافِ العللِ المتنية وسببها التفرّد والمخالفة؛ لذلك ذكرها الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ في معرضِ ذكرِهِ بما يُرد الحديث، وهي:

الأولى: أَنْ يُعْلَمَ بُطْلَانه لمخَالِفَته للْعُقُولِ.

الثَّانِية: أَنْ يُعْلَمَ أَنَّه لَا أَصْلَ لَهُ، أَوْ أنّهُ مَنْسُوخ؛ لمخَالِفَته القرآن، أَوِ السُّنَّة الْمُتَوَاتِرَة.

الثَّالِثُة: أَنْ يكونّ مخَالِفا للْإِجْمَاعِ.

الرَّابِعُة: أَنْ يَتفَرّدَ بِرَاوِيَته راوٍ عَلَى مَا يعْلمهُ كلّ الرّواة، فَيَدُلُّ أَنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ[2].

من ذلك يتبينُ ضوابط نقد المتن التي حدّدها العلماءُ هي بعرضهِ على القرآن فلا يكونُ مخالفًا له، وبعرضهِ على السّنة الصّحيحة، أو التّاريخ والحس والمعقول[3]، ويكون النّقد على وفق ضوابط ومنهج المحدّثين وبحسب القرائن.

المطلبُ الأوّل: نقدُ المتنِ بمخالفتهِ للقرآن الكريم

بداية لا يمكن للسّنّةِ الصّحيحةِ المتواترة [4] -القطعيّة- أنْ تخالفَ القرآن الكريم -قطعي الثبوتِ- فكلاهما وحيٌ من عندِ الله، فلا يُتصورُ وجود تناقض بين أحكامِ الشّريعةِ، ولا يمكن حصولُ التّعارض بين الأدلّةِ القطعيّة إلّا إذا تبيّنَ نسخُ أحدهما[5]، وكذلك لا يُمْكِنُ التَّعَارُضُ بينَ الدّليلِ القطعيّ والظنيّ -خبر الأحاد[6]-؛ لأنَّ الدّليل القطعيّ مقدم على الظنّي، كما قالَ الشَّاطِبِيُّ (ت 790هـ): "الظَّنِّيُّ الْمُعَارِضُ لِأَصْلٍ قَطْعِيٍّ، وَلَا يَشْهَدُ لَهُ أَصْلٌ قَطْعِيٌّ؛ فَمَرْدُودٌ بِلَا إِشْكَالٍ"[7].

وكان الصحابةُ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم- ينقدون حديثَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بعرضهِ على القرآنِ، فإنْ كان مُخالفًا: إمّا أن يؤولوهُ إذا أمكنَ الجمع بينهما، أو يردوهُ، وكذلك كانت طريقةُ المحدّثينَ والفقهاء؛ لأنَّ مُخالفةَ خبر الآحادِ لظاهرِ القرآن الكريم دليلٌ على عدمِ صحتهِ، فلو كان صحيحًا لما خالفَ القرآن[8].

1 - صحيح مسلم، المقدمة، ص 3، وينظر: النكت لابن حجر 199/2.

2 - ينظر: الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي354/1، والكفاية 557/2.

3 - ينظر: الكفاية للخطيب البغدادي 557/2، والاستبصار للمعلمي، ص8.

4 - ينظر: قواطع الأدلة للسمعاني 29/1، وروضة الناظر لابن قدامة 290/1، والنكث لابن حجر379/1.

5 - ينظر: روضة الناظر لابن قدامة، ص412.

6 - ينظر: البحر المحيط للزركشي 124/8.

7 - الموافقات 186/3.

8 - ينظر: البحر المحيط للزركشي 351/4، وقواطع الأدلة للسمعاني 366/1.

ومع هذا فعرضُ السُّنةِ على القرآنِ الكريمِ ليسَ منهجًا دائمًا مُضطردًا عند المحدِّثين، فليس كل حديثٍ يعرضونهُ على القرآن، وإنما يُحكمُ على الحديثِ بمُخالفةِ القرآنِ بالقرائنِ، وإنما هو قرينةٌ عند المخالفةِ والتفرّد والغرابة، وسأذكرُ مثالينِ لنقدِ الصحابة لمتن الحديثِ لمخالفته لصريحِ القرآن، ومثالين لنقد المحدثين.

المثالُ الأوّلُ: قصةُ طلاقِ فَاطِمَة بِنْت قَيْسٍ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْها- حينَ ذكرتْ أنَّ النبيّ- صلى الله عليه وسلم- لَمْ يَجْعَلْ لها نَفَقَة وَلَا سُكْنَى؛ فردّ عمرُ بنُ الخطّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- حديثَها حينما ارتابَ فيهِ، وقال:" لَا نَدَعُ كِتَابَ رَبِّنَا وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا بِقَوْلِ امْرَأَةٍ لَا نَدْرِي لَعَلَّهَا حَفِظَتْ أَمْ نَسِيَتْ"، فهو مخالفٌ لقوله عز وجلّ: ﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ﴾[1][2].

المثالُ الثّاني: ردتْ عَائِشَةُ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْها- حديثًا رواهُ ابْنُ عَبَّاسٍ عن عُمَر – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم- مَرْفُوعًا: ((**إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ**)) وقالتْ: حَسْبُكُمُ الْقُرْآنُ، كما في قولهِ تعالى: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾[3]، فهنا يتجلى واضحًا كيف عرضتْ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْها - الحديثَ على القرآنِ، ووجدتهُ مخالفًا مع علمِها بالرّوايةِ الصحيحة والمحفوظة وهي: ((**إِنَّ اللَّهَ يَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ**))[4].

المثالُ الثّالثُ: حديثٌ رواه الضحّاكُ بنُ زملٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- مَرْفُوعًا: ((**الدُّنْيَا سَبْعَةُ آلَافِ سَنَةٍ، وأَنَا فِي آخِرِهَا أَلْفًا**)) [5] أعلَّ المحدّثون هذا الحديث بسُلَيْمَانَ بْنِ عَطَاءٍ الحَرّانِيّ، قال عنهُ الْبُخَارِيُّ[6]، وأَبُو زُرْعَةَ[7]، وأَبُو حَاتِمٍ[8]، وابْنُ عَدِيٍّ[9]: منكرُ الحديثِ، وذكرَ ابْنُ حِبَّانَ بأنّه يروي أشياءَ موضوعة، وحديثهُ لا يشبهُ أحاديثَ الثِّقات[10]، وقال عنهُ الذَّهَبي: "هالكٌ اتهمَ بالوضعِ"[11]؛ لذلك ضعَّفَ الْبَيْهَقِيُّ[12] الحديثَ، وقال ابْنُ

1 - أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الطلاق، باب: المطلقة ثلاثا لا نفقة لها، حديث 46 (1479) 689/2.

2 - سورة الطلاق، من الآية (1).

3 - سورة الْأَنْعَام، من الآية (164).

4 - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الجنائز، باب قول: النّبيّ -صلى الله عليه وسلم- إن الميت يعذب ببكاء أهله، حديث (1288) 251/1.

5 - أخرجه البيهقي في دلائل النبوة، جماع أبواب من رأى في منامه شيئا من آثار نبوة محمد، باب: ما روي في رؤيا ابن زمل الجهني36/7-37، والطبراني في المعجم الكبير، باب الضاد: ضحاك بن زمل الجهني، حديث (8147) 362/8، وابن عساكر في تاريخ دمشق، أبو مشجعة بن ربعي، ترجمة (8840) 226/67.

6 - التاريخ الكبير، ترجمة (1856) 28/4، والضعفاء الصغير، ترجمة (145)، ص55.

7 - ينظر: تهذيب الكمال للمزي، ترجمة (2550) 43/12.

8 - ينظر: الجرح والتعديل، ترجمة (5699) 128/4.

9 - ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال، ترجمة (753) 285/4.

10 - ينظر: المجروحين، ترجمة (407) 414/1.

11 - المغني في الضعفاء، ترجمة (2608) 441/1.

12 - ينظر: دلائل النبوة 36/7.

الْجَوْزِيّ: "لَا يَصِحُّ"[1]، واعتبر ابْنُ القيّم هذا الحديثَ مخالفا لصريحِ الْقُرْآن[2]؛ فعلمُ السّاعة لا يعلمهُ إلا الله، كما في قوله عزّ وجلّ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾[3]، وقوله سبحانه: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي﴾[4].

المثال الرّابع: حديثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عندما سَأَلَه النّبيُّ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ليلة الجنّ: ((ما في إِدَاوتِكَ؟ فقلتُ: نَبِيذٌ. فقال: تَمْرةٌ طَيِّبةٌ، وماءٌ طَهُورٌ، قال: فتَوَضَّأَ منه))[5]، أُعِلَّ الحديثُ بتفرّدِ أَبِي فَزارة عن أَبي زَيْدٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ[6]، وحكمَ كلٌ من: أَبي زُرْعَةَ[7]، والتِّرْمِذِيّ[8]، وابْن عَدِيّ[9]، والذَّهَبيّ[10]، وابْن حَجرٍ[11] على أَبي زَيْدٍ بالجهالةِ؛ بالإضافة إلى ذلك ضعّفَ العلماءُ هذا الحديث لمخالفتهِ لصريحِ القرآنِ[12]، فقال ابْنُ عَدِيّ: "هذا خِلافُ الْقُرْآنِ"[13]، وبوّب الْبُخَارِيُّ في صحيحهِ: "بَابٌ: لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِالنَّبِيذِ وَلَا الْمُسْكِرِ"[14]، ووافقهُ التِّرْمِذِيُّ وقال عقبَ الحديثِ: "ذلك أقربُ إلى الكتابِ وأَشبَهُ؛ لأنَّ الله- عزّ وجلّ - قال: ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾[15]، ولمخالفتهِ للحديثِ الصحيحِ الذي رواه ابن مَسْعُودٍ أنه لم يكن ليلةَ الجنّ برفقةِ النّبيّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-[16].

1 - العلل المتناهية، حديث (1171) 214/2.

2 - ينظر: المنار المنيف لابن القيم، ص74.

3 - سورة لقمان، من الآية (34).

4 - سورة الأعراف، من الآية (187).

5 - أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: الطهارة، باب: الوضوء بالنبيذ، حديث (84)، ص28، والترمذي في جامعه، كتاب: الطهارة، باب: الوضوء بالنبيذ، حديث (88)، ص24، وابن ماجه في سننه، كتاب: الطهارة وسننها، باب: الوضوء بالنبيذ، حديث (384)، ص 84.

6 - ينظر: العلل لابن أبي حاتم 549/1، والمجروحين لابن حبان، ترجمة (1277) 514/2.

7 - ينظر: العلل لابن أبي حاتم 419/1.

8 - ينظر: الجامع عقب الحديث، ص24.

9 - الكامل، ترجمة (2189) 190/9.

10 - ديوان الضعفاء، ترجمة (4927)، ص458.

11 - ينظر: تقريب التهذيب، ترجمة (8169)، ص1149.

12 - ينظر: الأباطيل للجورقاني 498/1.

13 - ينظر: الجامع للترمذي عقب الحديث ص24، والكامل لابن عدي 194/9.

14 - الصحيح، كتاب الوضوء 69/1.

15 - سورة النساء، من الآية (43)، وسورة المائدة من الآية (6).

16 - أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الجهر بالقراءة في الصبح، حديث (450) 209/1.

المطلبُ الثّاني: نقدُ المتنِ بمخالفتهِ للسُّنةِ الصّحيحة

هذا النوع من النّقدِ توسّعَ فيه أئمةُ الحديثِ، وألّفوا فيه المؤلفات والتّصانيف سواء كان في العِلل، أو المشكل، أو مختلفِ الحديث، فيُعرضُ الحديثُ المرويُّ على المحفوظِ الصّحيحِ من السّنةِ، فقد يحصلُ الوهمُ والخطأُ والنِسيانُ حتى من الرّواة الثّقات[1]؛ فيُؤَدّي بهِ إلى إدراجِ لفظٍ أو قلبِ الكلمات، أو يأتي بلفظٍ من عندهِ بمعنى اللفظ الذي نسيهُ فيغيرُ المعنى العام للحديث، أو ينقصُ بعض الكلمات، ويُدرَكُ ذلك بجمع طرقِ الحديثِ؛ ليتبيّن الشُّذوذ والنّكارة، ثم يُحكمُ عليهِ بالضعفِ أو بالوضعِ بحسب حالهِ[2].

المثالُ الأوّلُ: حديثُ ابْنِ عَبَّاسٍ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- في صلاتهِ خلفَ النَّبِيِّ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: ((**فوقفتُ عَن يَمِينه فجعلني عَن يسَاره**))[3]، وعلته الرّاوي كَثِير بْن زَيْدٍ فيه مقال، وقد اضطربَ فيه، حيثُ ضعّفهُ النَّسَائِيُّ[4]، وقال ابنُ مَعِينٍ:" ليس بذاك، ومرة: صالح" [5]، وكذلكَ قالَ أَبُو حَاتِمٍ: "صَالِحُ الْحَدِيث لَيْسَ بِقَوي"[6]، وقال ابنُ حجرٍ: "صدوقٌ يُخطئ"؛ لذلك لا يُحتجُّ بحديثهِ وخاصةً إذا انفردَ[7]، وهو بذلك مخالفٌ للثّقاتِ، فحكمَ الإمامُ مسلمٌ على الحديثِ بالشُّذوذِ، فهذه الرّواية مخالفة لرواية الحفّاظ الثّقات، وهي المحفوظة[8] وفيها: ((**فَقُمْتُ عَلَى يَسَارِه، فَأَخَذَنِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ**)) [9].

المثالُ الثّاني: حديثُ جَابِرٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- مَرْفُوعًا: ((**كُلُوا مَا حَسَرَعَنْهُ الْبَحْرُوَمَا أَلْقَاهُ وَمَا وَجَدْتُمُوهُ مَيِّتًا أَوْ طَافِيًا فَوْقَ الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلُوهُ**)) [10]، وأُعِلّ براويهِ عَبْد الْعَزِيزِ بْن عُبَيد اللَّهِ، ضعّفهُ ابْنُ مَعِينٍ[11]، والنَّسَائِيُّ[12]،

1 - شرح علل الترمذي لابن رجب 94/1.

2 - ينظر: الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي 212/2.

3 - أخرجه مسلم في التمييز، حديث (49)، ص44، وابن أبي الدنيا في التهجد وقيام الليل، حديث (225)، ص 278.

4 - الضعفاء والمتروكين، ترجمة (530)، ص206.

5 - ينظر: تهذيب الكمال للمزي، ترجمة (4941) 113/24.

6 - الجرح والتعديل، ترجمة (12375) 203/7.

7 - ينظر: المجروحين لابن حبان، ترجمة (891) 227/2.

8 - ينظر: التمييز للإمام مسلم، 45.

9 - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الآذان، باب: إذا قام الرجل عن يسار الإمام، حديث (698)، ص 148، ومسلم في صحيحه، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الدعاء في صلاة الليل، حديث (763) 344/1.

10 - أخرجه الدار قطني في سننه، كتاب: الأشربة وغيرها، باب: الصيد والذبائح، حديث (6)، ص1067.

11 - ينظر الكامل لابن عدي، ترجمة (1422) 498/6، وتهذيب الكمال للمزي، ترجمة (3462) 170/18.

12 - ينظر: تهذيب الكمال للمزي 172/18.

والْعُقَيْلِيّ[1]، وابْنُ عَدِيّ[2]، والذّهبي[3]، وابنُ حجرٍ[4]، وقال الْبَيْهَقِيُّ: "لَا يُحْتَجُّ بِهِ[5]، ورُوِيَ من طريقٍ آخر [6]، وأعلّهُ الْبُخَارِيُّ بالشُّذوذِ، وأنّهُ مخالفٌ لما رواهُ جابر[7]، وروي مرفوعًا من أوجهٍ ضعيفةٍ[8]، وكذلك ذكر الْبَيْهَقِيُّ -بعد أنْ أوردَ طرقَ الحديثِ، وبيّنَ ضعفها وعلّةَ كل منها- أنهُ مخالفٌ لحديثٍ رواه جابر [9]، ولحديث ثُلة من الصحابة: ((**الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ**))، ومخالفٌ للحديثِ المتّفقَ عليه: ((**رِزْقٌ أَخْرَجَهُ اللهُ لَكُمْ، فَهَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ فَتُطْعِمُونَا**))[10].

المثالُ الثّالثُ: حديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- مَرْفُوعًا: ((**مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَأَتَى الَّذِي هُوَ خَيْرٌ فَهُوَ كَفَّارَتُهُ**))[11] وعِلّةُ الحديثِ الرّاوي يَحْيَى بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ عن أبيهِ، تركَ حديثَهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ[12]، والْإِمَامُ أَحْمَدُ وقال عنه: "أَحَادِيثه مَنَاكِير" [13]، وتركهُ علماءُ الحَدِيث ولَا يحتجون بِهِ [14]، ومع ضعفِ الرّاوي فإنّهُ خالفَ أحاديث الثِّقاتِ الصّحيحة الثَّابِتَة، وفيها أنّ الحالفَ له أنْ يغيّر رأيّهُ لكن مع الْكَفَّارَة[15]، كما في حديثِ: ((**مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِهَا وَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ**)) [16]، فردَّ المحدثون الحديثَ لمعارضتهِ للحديثِ الصحيحِ.

1 - ينظر الضعفاء الكبير، ترجمة (980) 784/3.

2 - ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال، ترجمة (1422) 498/6.

3 - ينظر: ديوان الضعفاء، ترجمة (2565)، ص253.

4 - ينظر: تقريب التهذيب، ترجمة (4139)، ص614.

5 - السنن الكبرى، عقب حديث (18990) 430/9.

6 - أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: الأطعمة، باب: في أكل الطافي من السمك، حديث (3815)، ص763، والترمذي في العلل الكبير، أبواب: الصيد والذبائح، حديث (439)، ص242، والطبراني في معجمه الأوسط، باب: من اسمه محمد، حديث (5656) 14/6.

7 - ينظر: العلل الكبير للترمذي، حديث (439)، ص242.

8 - ينظر: العلل المتناهية لابن الجوزي 171/2، وتنقيح التحقيق: لابن عبد الهادي 647/4، ونصب الرّاية للزيلعي 203/4.

9 - ينظر: السنن الكبرى للبيهقي 430/9.

10 - أخرجه البخاري، كتاب: المغازي، باب: غزوة سيف البحر، حديث (4362)، ص824، ومسلم في صحيحه، كتاب: الصيد والذبائح، باب: إباحة ميتة البحر، حديث (1935) 932/2.

11 - أخرجه أحمد بن منيع في مسنده كما في المطالب العالية لابن حجر، كتاب: الوليمة، باب: الأيمان والنذور، حديث (1773) 567/8، ومسلم في التمييز، حديث (82)، ص72، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب: الأيمان، باب: شبهة من زعم أن لا كفارة في اليمين، حديث (19860) 60/10.

12 - ينظر: الضعفاء الصغير للبخاري، ترجمة (399)، ص125.

13 - سؤالات أبي داود للإمام أحمد، مسألة (565)، ص361.

14 - ينظر: التمييز، ص74، والضعفاء الكبير للعقيلي، ترجمة (2044) 1524/4، وتهذيب الكمال للمزي، ترجمة (6876) 449/31.

15 - ينظر: التمييز للإمام مسلم، ص74.

16 - أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأيمان، باب ندب من حلف يمينا فرأى غيرها خيرا منها، حديث (1650) 779/2.

المطلبُ الثّالثُ: نقدُ المتنِ لمخالفته لِلتاريخِ

اهتم المحدّثونَ بعلم الطبقات، وبمعرفةِ تاريخِ وفيّاتِ الصّحابة وروّاة الحديثِ، ومواليدهم، وتواريخ رحلاتهم، ومقادير أعمارهم [1]؛ وذلك لنقدِ حديثِ النبيّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -؛ فبمعرفةِ التاريخِ يتبيّنُ الكذبُ وبالتالي يُردُّ الحديث، كما قال سُفْيَانُ الثَّوْرِيّ (ت 161ه): "عندما اسْتَعْمَلَ الرُّوَاةُ الْكَذِبَ اسْتَعْمَلْنَا لَهُمُ التَّأْرِيخَ"[2]، وقال حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ (ت 194ه): "إِذَا اتَّهَمْتُمُ الشَّيْخَ حَاسِبُوهُ بِالسِّنِينَ"[3]، فقد يحصلُ تعارض بين الواقعة التّاريخيّة والحديث، فعمدَ النّقادُ إلى ردِّ الحديثِ الّذي يُخالفُ الواقعةَ التّاريخيّة، وجعلوها أصلًا يُقاسُ عليهِ.

المثالُ الأوّلُ: حديثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- مَرْفُوعًا: ((**أَتَانِي جِبْرِيلُ بِسَفَرْجَلَةٍ، فَأَكَلْتُهَا لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي، فَعَلِقَتْ خَدِيجَةُ بِفَاطِمَةَ** ...)) [4]، حكمَ عليهِ الْحَاكِمُ بالغرابةِ سندًا ومتنًا، وأنَّ شِهَابَ بْن حَرْبٍ مَجْهُولٌ، فتعقبهُ الذَّهبيُّ بأنَّ الحديثَ موضوعٌ، وواضعهُ مُسْلِم بْنُ عِيسَى الصَّفَّارُ، و وافقهُ ابنُ حَجرٍ، وذلك عندما عُرِضَ الحديثُ على التاريخِ تبيّن أنَّ فَاطِمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- وُلِدتْ قبل النُّبوّة، وليس بعد الإسراءِ والمعراج [5].

المثالُ الثّاني: حديثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عندما عاد رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مِنْ غَزْوَةِ تَبُوك، صافحَ سعدُ بنُ مُعَاذٍ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وسأله على سبب خشونة يده ... فقَالَ -عليه الصلاة السلام-: ((**هَذِهِ يَدٌ لَا تَمَسُّهَا النَّارُ أَبَدًا**)) [6]، فهذا الحديث كذبٌ مَوْضُوع؛ لأنَّ سعد بن مُعَاذٍ لم يُدرك غزوة تَبُوك الّتي كانت سنة سبعٍ للهجرة، بل كانت وفاته في غزوة بَنِي قُرَيْظَة عام خمسٍ للهجرةِ [7]، وعِلّةُ الحديثِ هو مُحَمَّدُ بْنُ تَمِيمٍ الفرياني، كذَّابٌ وضَّاعٌ[8].

المطلبُ الرّابع: نقدُ المتنِ بمخالفتهِ للعقلِ والحسّ ولا يشبهُ كلام النّبوّة

1 - ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 380، ونزهة النظر لابن حجر، ص 287، تدريب الراوي للسيوطي ص544.

2 - الكامل لابن عدي 169/1، والكفاية للخطيب البغدادي 364/1، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص380.

3 - الكفاية للخطيب البغدادي 365/1.

4 - أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب معرفة الصحابة، ذكر مناقب فاطمة رضي الله عنها، حديث (4738) 169/3.

5 - ينظر: المستدرك 169/3، وإتحاف المهرة لابن حجر 134/5.

6 - أخرجه السهمي في تاريخ جرجان، عبد الله بن عيسى، ترجمة (432)، ص262، والبغدادي في تاريخه، الحسن بن عبيد الله الكرميني، ترجمة (3817) 318/8، وابن الجوزي في الموضوعات، كتاب: البيع والمعاملات، باب: فضل العمل باليد 251/2.

7 - ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي 318/8، والموضوعات لابن الجوزي 251/2.

8 - ينظر: المجروحين لابن حبان، ترجمة (1009) 324/2، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، ترجمة (2904) 44/3، وميزان الاعتدال للذهبي، ترجمة (7290) 494/3.

اعتبر بعضُ الأئمة الحديثَ المخالف للمعقولِ أصلاً لنقدِ الحديث، فقال الخطيب البغدادي: " وَلَا يُقْبَلُ خَبَرُ الْوَاحِدِ فِي مُنَافَاةِ حُكْمِ الْعَقْلِ..." [1]، واعتبر ابْنُ الْجَوْزِيّ ذلك دلالةً على أنّ الحديثَ موضوعٌ؛ فقال: "كل حَدِيثٍ يُبَايِنُ المَعْقُولَ، أَوْ يُنَاقِضُ الأُصُولَ، فَذلِكَ مَوْضُوعٌ"[2]، ولكن ليس كلّ حديثٍ يُعرضُ على العقلِ يُردُّ، فإدراكُ عقولنا تتحكمُ بهِ الحواسُ وهي محدودة، كما بيّنَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ (ت 728ه) أنّ الأدلّة العقليّة والنقليّة بينها تلازم، فكلّ منها مستلزمٌ لصحةِ الآخر، ولكن رجّحَ البعضُ الأدلّة النّقليّة، وطعن في العقليّة، ومنهم من رجّحَ العقليّة [3] حتى إنهم ردوا أحاديثَ في الصحيحينِ ظنًا منهم أنها مخالفة للعقلِ [4]، وكلا الفريقين قصّرَ في معرفةِ حقائقِ هذهِ الأدلة، فلا يقدمُ العقلُ على نصوصِ السّنةِ النبويّة، ولا يُقبلُ التصحيحُ أو التضعيف المستند فقط على العقلِ، بل بحسب القرائن [5].

أمّا عرضُ الحديثِ على الحسّ فيلتحق بما تدفعهُ العقولُ [6]، كما ذكر ابنُ القيّم أحاديثَ كثيرةً تخالفُ الحسَّ ضمن أمور كلية تُعرف للحكمِ على الحديثِ بالوضع[7].

المثالُ الأوّلُ: كما في حديثِ ابْنِ عُمَرَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- مَرْفُوعًا: ((**شَرُّالْحَمِيرِالْأَسْوَدُ الْقَصِيرُ**))[8] ردَّ النقّادُ هذا الحديثِ لسببين:

الأوّلُ: في الإسنادِ مُبَشِّرُ بْنُ عُبَيْدٍ القُرَشِيُّ، مَتْرُوك [9]، وقال عنه الْإِمَامُ أَحْمَدُ والذَّهَبِيُّ: "يضعُ الحَدِيثَ"[10]، ونعته الْبُخَارِيُّ [11]، وأَبُو حَاتِمٍ[12] بأنّهُ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.

والسّببُ الثّاني: أنّ هذا المتن لا يوافقُ المعقول، ولا يَصِحُّ عَنْ رَسُول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -[13].

1 - الكفاية 557/2.

2 - الموضوعات 106/1.

3 - ينظر: درء تعارض العقل والنقل 24/8- 25.

4 - ينظر: الاعتصام للشاطبي، باب: من مآخذ أهل البدع 33/2- 35.

5 - ينظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية 150/1- 156.

6 - ينظر: النكت على ابن الصلاح لابن حجر401/2.

7 - ينظر: المنار المنيف ص37.

8 - أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير، مبشر بن عبيد، ترجمة (1832) 1379/4، وابن الجوزي في الموضوعات، كتاب: السفر، باب: في المراكب 221/2.

9 - ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة (6509)، ص919.

10 - ينظر الضعفاء الكبير للعقيلي، ترجمة (1832) 1379/4، وتهذيب الكمال للمزي، ترجمة (5769) 194/27، وديوان الضعفاء للذهبي، ترجمة (3533)، ص335.

11 - ينظر: التاريخ الكبير، ترجمة (1960) 11/8.

12 - ينظر: الجرح والتعديل، ترجمة (14879) 393/8.

13 - ينظر: الموضوعات لابن الجوزي 221/2.

المثالُ الثّاني: حديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَرْفُوعًا: ((**الزُّرْقَةُ يُمْنٌ**))[1]، وروي أيضًا عن عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْها[2]، ورواهُ الزُّهْرِيُّ مرسلًا[3]، وأُعِلَّ الحديثُ بجميعِ طرقهِ، وأنّهُ لَا يَصِحُّ، ولا يُحْتَجُّ بِهِ[4]؛ فعلّة حديث أبي هريرة من ناحيتين:

أولاً: الرّاوي إِسْمَاعِيلُ بنُ أبي إِسْمَاعِيل الْمُؤَدب، لا يُحتجُّ به، وضعفهُ الدَّارَقُطْنِيُّ[5].

وثانيًا: سُلَيْمَانُ بْنُ أَرْقَمَ، قال عنه ابْنُ حِبَّانَ: "يروي الموضوعات" [6]، وتركهُ أَبُو حَاتِمٍ[7]، والْبُخَارِيُّ[8]، وأَبُو دَاوُدَ[9]، والنَّسَائِيُّ[10]، وقالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ويَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: "لَيْسَ بشيءٍ"[11].

وكذلك حَدِيثُ عَائِشَةَ فيه عَبَّادُ بْنُ صُهَيْبٍ قدَريّ داعية[12]، تركهُ أَبُو حَاتِمٍ[13]، والْبُخَارِيُّ[14]، والنَّسَائِيُّ[15]، ومع ضعفِ روّاته الشّديد قال أَبُو دَاوُدَ مُنكِرًا أنّ الزُّرقة بركة وخير: "كَانَ فِرْعَوْنُ أَزْرَقَ، وَعَاقِرُ النَّاقَةِ أَزْرَقَ"[16] ؛ فهو مخالفٌ للمعقول والحس، وأنكر ابْنُ الْقَيِّمِ أنْ يكونَ هذا الحديث من كلام النُّبوّة[17].

1 - أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه، إسماعيل بن أبي إسماعيل المؤدب، ترجمة (3238) 224/7.

2 - أخرجه ابن بشكوال في آثاره المروية، باب: ما جاء في الزرقة في العين، حديث (139)، ص321.

3 - أخرجه أبو داود في مراسيله، كتاب: الأدب، باب: ما جاء في الزرقة، حديث (479)، ص333.

4 - ينظر: الموضوعات لابن الجوزي 162/1.

5 - ينظر: الضعفاء لابن الجوزي، ترجمة (350) 108/1، وميزان الاعتدال للذهبي، ترجمة (840) 215/1.

6 - المجروحين، ترجمة (404) 413.

7 - ينظر: الجرح والتعديل، ترجمة (5569) 97/4.

8 - ينظر: الضعفاء الصغير، ترجمة (142)، ص54.

9 - ينظر: تهذيب الكمال للمزي، ترجمة (2491) 351/16.

10 - ينظر: الضعفاء والمتروكين، ترجمة (258)، ص119.

11 - المجروحين لابن حبان، ترجمة (404) 413/1.

12 - ينظر: المجروحين لابن حبان، ترجمة (785) 154/2.

13 - ينظر الجرح والتّعديل، ترجمة (9667) 99/6.

14 - ينظر: التاريخ الكبير، ترجمة (7632) 47/7، والضّعفاء الصغير، ترجمة (228)، ص79.

15 - ينظر: الضُّعفاء والمتروكين، ترجمة (432)، ص173.

16 - المراسيل ص333.

17 - المنار المنيف ص53.

الخاتمة

الْحَمْدُ للَّهِ حَمدًا كَثِيرًا مُبارَكًا فِيهِ على ما أَمَدَّنِي بِهِ من توفيقٍ وتيسير، وأحَاطَني به من عِنَايَةٍ، ومنَحني شَرفَ دراسة علوم السُّنةِ النّبويّة، وأُصلي وأُسلمُ على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبهِ أجمعين.

بعد هذه الجولة بين جهودِ المحدثين في نقدِ متنِ الحديث النّبويّ، وضبطِ معاييرهِ أستخلصُ النتائج الآتية:

1. أنّ علمَ نقدِ المتنِ علم متجدّر في علوم الحديث، سابق لنقد السّند.
2. أنَّ جهود أئمة الحديث في نقد المتون جلية ظاهرة للعيان متمثلة في العدد الكبير من المصنفات والمؤلفات.
3. وضع أئمة الحديث ضوابط ومعايير لنقد متون الأحاديث بحسب القرائن المحتفّة بالحديث.
4. تبيّنَ تهافت أقوال الطّاعنين، وبطلان مزاعمهم، فمتن الحديث نال الحظ الأوفر في عناية واهتمام النقاد.

التوصيات: أوصي الباحثين بالاهتمام بموضوعات علل الحديث، ونقد المتن، مثل: النَّكارة عند المحدثين، ودراسة نقد المتن عند بعض النقَّاد لبيان مناهجهم، والموازنة بين نقد السّند والمتن وبيان التّكامل في منهج المحدثين فيه، مع الاهتمام بإبراز الجانب التطبيقيّ في عرض النماذج العمليّة؛ إظهارًا لدقة منهجهم.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادروالمراجع

- القرآن الكريم برواية قالون عن نافع.

1- الآثار المروية في الأطعمة السرية، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال الخزرجي الأنصاري الأندلسي (ت 578هـ)، تحقيق: محمد ياسر الشعيري، نشر أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى 2004م.

2- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، الحسين بن إبراهيم بن جعفر، أبو عبد الله الهمذاني الجورقاني (ت543هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، نشر دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، مؤسسة دار الدعوة التعليمية، الهند، الطبعة الرابعة، 1422 هـ - 2002 م.

3- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لأحمد بن علي بن محمد، ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) - ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية، الطبعة الأولى 1415 هـ - 1994 م.

4- الاستبصار في نقد الأخبار، لعبد الرحمن بن يحيى المُعَلِّمي اليماني (1313 - 1386 هـ)، تحقيق: محمد الشنقيطي، نشر دار أطلس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1417 هـ.

5- الأصول العامة لمناهج المحدثين، لعبد الغني أحمد جبر، نشر مركز البحوث التربوية الرياض، الطبعة الأولى 1417هـ-1996م.

6- أصول الفقه، يوسف شاخت، ترجمه للعربية: إبراهيم خورشيد، وعبد الحميد يونس، نشر دار الكتاب اللبناني، طبعة 1981م.

7- أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، نشر دار المعارف، الطبعة السادسة.

8- الاعْتِصَام، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت 790هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن الشقير، وسعد بن عبد الله آل حميد، نشر دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1429 هـ - 2008 م.

9- البحر المحيط في أصول الفقه، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي (ت 794هـ)، نشر دار الكتبي، الطبعة الأولى 1414 هـ - 1994 م.

10- تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (392 - 463 هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، نشر دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى 1422 هـ - 2002 م.

11- تاريخ جرجان، لأبي القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني (ت 427هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، نشر عالم الكتب، بيروت، الطبعة الرابعة 1407 هـ - 1987 م.

12- تاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، لأبي القاسم علي بن الحسن بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر (499 هـ - 571 هـ)، تحقيق: أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1415 هـ - 1995 م.

13- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: حسن شلبي، وماهر ثملاوي، نشر مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1443هـ – 2022 م.

14- تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748 هـ)، تحقيق: زكريا عميرات، نشر دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى 1419 هـ- 1998 م.

15- تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852 هـ)، تحقيق: أبو الأشبال أحمد شانف، دار العاصمة، الطبعة الثانية، 1423 هـ.

16- التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن إبراهيم العراقي (ت 806 هـ)، تحقيق: أسامة بن عبد الله الخياط، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الخامسة 1443هـ – 2021 م.

17- تنقيح التحقيق: في أحاديث التعليق، لأبي عبد الله محمد بن أحمد عبد الهادي المقدسي (ت 744هـ)، تحقيق: سامي بن جاد الله، وعبد العزيز الخباني، نشر أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى 1428 هـ - 2007م.

18- التهجد وقيام الليل، للإمام أبي بكر بن أبي الدنيا، تحقيق: مصلح بن جزاء، نشر مكتبة الرشد، الطبعة الأولى 1418هـ – 1998 م.

19- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لجمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي (ت 742 هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، نشر مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى 1413 هـ- 1992م.

20- جامع الترمذي، الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل، للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت279هـ) مراجعة صالح بن عبد العزيز ال الشيخ، دار الفيحاء ودار السلام، الطبعة الأولى 1420هـ - 1999 م.

21- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن مهدي الخطيب البغدادي (ت 463 هـ) تحقيق: محمود الطحان، نشر مكتبة المعارف – الرياض.

22- الجرح والتعديل، للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن التميمي الحنظلي الرازي (ت 327هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1422 هـ - 2002 م.

23- جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف، لمحمد طاهر الجوابي، نشر مؤسسة عبد الكريم عبد الله، تونس، 1991م.

24- درء تعارض العقل والنقل، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت 728هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، الطبعة الثانية 1411 هـ - 1991 م.

25- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت 458 هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1405 هـ - 1985 م.

26- ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748 هـ)، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، نشر مكتبة النهضة الحديثة – مكة، الطبعة الثانية، 1387 هـ - 1967 م.

27- الرد على مزاعم المستشرقين جولد تسهير ويوسف شاخت ومن أيدهما من المستغربين، لعبد الله بن عبد الرحمن الخطيب، نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

28- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة (ت620 هـ) تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، نشر مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1423 هـ-2002 م.

29- السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت 458 هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الثالثة 1424 هـ - 2003 م.

30- سنن أبي داود، للإمام الحافظ أبي داوود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت 275هـ)، تخريج: أبو طاهر زبير علي زئي، دار السلام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1430هـ - 2009م.

31- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت 241هـ)، تحقيق: زياد محمد منصور، نشر مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى 1414هـ.

32- شرح علل الترمذي، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت 795هـ) تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، الناشر مكتبة المنار الأردن، الطبعة الأولى 1407هـ - 1987م.

33- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت 393ه)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، نشر دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة 1407 هـ - 1987 م.

34- صحيح البخاري، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256ه) طبعة مقابلة على النسخة السلطانية اليونينية، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر، الطبعة 1419 هـ - 1998م.

35- صحيح مسلم، المسمى المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل الى رسول الله - صلى الله عليه وسلم-، للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت261 ه)، تشرف بخدمته والعناية به أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الطبعة الأولى 1427 هـ - 2006 م.

36- الضعفاء الصغير، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت 256ه)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة الأولى 1396 هـ.

37- الضعفاء والمتروكين، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت 303ه)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى 1405 هـ- 1985م.

38- علل الترمذي الكبير، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي (ت 279 ه)، تحقيق: صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، ومحمود خليل الصعيدي، نشر عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة الأولى 1409 هـ.

39- العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت 327 ه)، تحقيق: فريق من الباحثين، نشر: مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان – الرياض.

40- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد الجوزي (ت 597ه)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، نشر إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة الثانية 1401هـ-1981م.

41- العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت 241ه)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، نشر دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية 1422 هـ - 2001 م.

42- علوم الحديث لابن الصلاح، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت 643ه)، تحقيق: نور الدين عتر، نشر دار المنهاج، الطبعة الأولى 1444هـ- 2023 م.

43- فجر الإسلام، لأحمد أمين، نشر مؤسسة هنداوي، طبعة 2012 م.

44- قواطع الأدلة في الأصول، لأبي المظفر، منصور بن محمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت 489ه)، تحقيق: محمد حسن الشافعي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1418هـ-1999م.

45- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت 365 ه)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، نشر الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى 1418 هـ 1997 م.
46- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن مهدي الخطيب البغدادي (ت 463ه)، تحقيق: إبراهيم بن مصطفى الدمياطي، نشر دار الهدى، الطبعة الأولى 1423 هـ - 2003م.
47- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي (ت 711ه)، تحقيق: لليازجي وجماعة من اللغويين، نشر دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة 1414 هـ.
48- المجروحين من المحدثين، لابن حبان، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، نشر دار الصميعي، الرياض السعودية، الطبعة الأولى 1420 هـ - 2000 م.
49- مجمل اللغة لابن فارس، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب (ت395 ه)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، نشر مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية 1406 هـ - 1986 م.
50- المراسيل، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السَّجِسْتاني (ت 275 ه)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، نشر مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى 1408ه.
51- المستدرك على الصحيحين، للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، مع تضمينات الإمام الذهبي في التلخيص، والميزان والعراقي في أماليه والمناوي في فيض القدير، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1411 هـ - 1990 م.
52- المعجم الأوسط، المؤلف: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (260 - 360 ه)، المحقق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد - أبو الفضل عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين – القاهرة، عام النشر: 1415 هـ - 1995 م
53- المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد بن اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت 360 ه)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، نشر مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة الثانية.
54- معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، نشر دار الفكر، 1399هـ - 1979م.
55- مقدمة في نقد الحديث سندا ومتنا، لأبي بكر عبد الصمد آل عابد، نشر دار الطرفين، طبعة 1431هـ- 2010م.
56- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (691 - 751)، تحقيق: يحيى بن عبد الله الثمالي، نشر دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة الرابعة 1440 هـ - 2019 م.

57- الموافقات، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي (ت 790 ه)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور آل سلمان، نشر دار ابن عفان، الطبعة الأولى 1417 هـ - 1997م.
58- الموضوعات، المؤلف: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597ه)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى1386 هـ - 1966 م.
59- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قَايْماز الذهبي (ت 748ه)، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر دار المعرفة للطباعة والنشر لبنان، الطبعة الأولى 1382 هـ - 1963م.
60- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد مرابي، نشر دار ابن كثير، الطبعة السابعة 1444ه -2024 م.
61- نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، لجمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت 762ه)، تحقيق: محمد عوامة، نشر مؤسسة الريان للطباعة والنشر لبنان، دار القبلة للثقافة الإسلامية السعودية، الطبعة الأولى 1418ه -1997م.
62- النكت على كتاب ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت 852ه)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: دار الميراث، الجزائر، الطبعة الثانية 1438ه -2017 م.